من الجزء الاول
٢٤٢
٢٤

يترك بعدم وجوبها والمعلوم يقول بوجوبها فلا يصح اقتداء المالكي الذي
يوجب الدلك او مسح جميع الرأس بمن لا يوجبهما اذا لم يتدلك ولم يمسح جميع
الرأس هكذا جزم سند بعدم الصحة وهو خلاف المعتمد والمفتى سلام
العوفي وهو انما كان شرطا في صحة الصلاة فالعبرة فيه بمذهب الامام
كما تقرر فيما لخالفة وما كان شرطا في صحة الاقتداء العبرة فيه بمذهب
المأموم فيصح اقتداء المالكي الذي يوجب الدلك بمن لا يوجبه وهم بعكسه
ومن يوجب مسح جميع الرأس بمن يكتفي بمسح بعضه ومسح بعضه
فقط لان هذا مما يتعلق بصحة الصلاة فالعبرة فيه بمذهب الامام
ولا يصح اقتداء مفترض بمتنفل او بعيد او غير ذلك مما لم يحصل فيه مساواة
في شخص الصلاة ووصفها كما تقدم مما يرجع لشرط صحة الاقتداء
فالعبرة فيه بمذهب المأموم وتقييد كلام العوفي باقتداء من يوجب
الوقوف بعد الرفع من الركوع بمن لم يوجبه ولم يأت به والاقامة في الجمعة لا تمنع
صحة امامة المسافر للمخالفة والمراد بالمسافر الخارج عن بلد الجمعة
بأكثر من فرسخ لا يصح ان يخطب فيها الا اذا نوى اقامة تقطع
حكم السفر والحرية فلا يصح امامة العبد فيها ونقل جمعة انها
امكن ولم تصح امامة المسافر والعبد في الجمعة لمنع وطئها عنهما فما
لا اقتداء بهما يشبه اقتداء المفترض بالمتنفل واما غير الجمعة فيصح
وبقية شروط الكمال من السلامة من النقص الحسي والمعنوي
يكره امامة الاقطع والاشل ولو بمثله لكن هذا ضعيف والمذهب
انه لا يكره الاقتداء بهما وكذا يكره امامة صاحب السلس المحتاج
وغير ذلك وبئس ما فعل وبالجملة في ولا يتراءه الى يكون بل
يندب الانصات ولو لم يسمعه هذا ما لم يراع الخلاف والا استحب له
القراءة فيما ضع اي فقد ارتكب مكروها واستمعوا الامر
هنا للاستحباب منزل ظاهره انه يجب السماع من لم يراع
انه قال في الخطبة وعلى هذا فتسمية الخطبة قرآنا مجازية

استمع

استعمل اسم الجزء في الكل وهو ورد في الخطبة اكثر احد تكلم محمد
ومن وجه اخر اي ومن طريق اخر في الخطبة الخفاء فقد رأيتك على الصلاة القراءة
جماعة لعموم الاية وتأولوها على رواية انها نزلت في الخطبة فقط فيقال
ما تقرر ان العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب من الصلاة المفروضة
واوكد غيرها اما كان بشرع جماعة كالعيدين ومن ادرك ركعة وهي اكثره
وقوله فقد ادرك الصلاة اي ادرك الصلاة المفعولة مع الامام او حكمها وفضلها
قبل ان يقيم الامام صلبه اي وادرك الركعة يكون بالاخذ قبل ان يقيم الامام
صلبه اي قبل ان يرفع من ركوعه وفهم بطريق الاولى من الامام والاولى ان يدرك
السجود تبعا لمن سلام الامام فان رفع عنها او نسي حتى سلم الامام
فيأتي بها واختلف هل يحصل له فضل الجماعة او اقوال الاول للقاسم وشهب
والقول الاظهر منها المحصول كما ذكره بعضهم ويحتمل ان يكون شاملا
بقوله ادركها اي ادرك فضلها الخاص بها صار على يقين لمجرد ادراك الركعة من ادرك
حكمها وفضلها وعلى ذلك فلا يتنفل به غير ولا يعيد في جماعة وسلم
على امامه وعلى من على يساره ومن لم يدرك ركعة لم يحصل له حكمها فيعيد
في جماعة ولا يسلم على امامه ولا على من على يساره ويصح الاقتداء به ولا
يحصل له فضلها المذكور وانما يحصل له ثواب ما ادركه من تشهد او غيره
مما هو دون الركعة وهو سبع وعشرون اعلم انه قد ورد صلاة
الجماعة افضل من صلاة احدكم وحده بخمس وعشرين جزءا وفي لفظ
بسبع وعشرين درجة والمراد بالجزء والدرجة الصلاة وجمع بين
الحديثين بأنه أولا بالقليل ثم تفضل بالزيادة فاخبر بها ثانيا ويستفاد من الحديث
ان صلاة الجماعة بثنتين وعشرين صلاة واحدة لصلاة الفذ وسبع وعشرين
لفضيلة الجماعة على رواية سبع وعشرين هذا اذا فاتته بعضها واما
هذا التفصيل بحرفه فمن ادرك ركعتين او ثلاثا فانه الرباعية وكذا يحصل
ادرك ركعتين من الثلاثية فانه يصح في ترجمة على خليل وعندي حينئذ

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)